

## مفاوضات أستانة

ناتج



[www.alaraby.co.uk](http://www.alaraby.co.uk) Alaraby.ar

أطرب ممثلو ثلاثة أستانة، الدول الضامنة، وفق الوصف المفضل لديهم، في وصف نجاح مسارهم؛ وجددوا التأكيد على التمسك به وبمخرجاته، خصوصاً "استمرار عمل مناطق خفض التصعيد وحمايتها، وحماية نظام وقف إطلاق النار في سوريا"، وفق البيان الختامي لاجتماع أستانة 9 الذي عُقد يومي 14 و15 مايو/ أيار الجاري، من دون أن ينسوا استكمال مصروفتهم بالإعلان عن التزامهم الثابت "بسيادة سوريا واستقلالها ووحدة أراضيها"، والدعوة إلى تفعيل الجهود الرامية إلى مساعدة السوريين في استعادة الحياة السلمية الطبيعية عبر توفير "حرية الوصول إلى المعونات الإنسانية والمساعدة الطبية، إضافة إلى تأمين عودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم".

انجلترا تجتمع عن نتائج مكررة: استمرار مسلسل أستانة، التمسك بآلية "خفض التصعيد"، من دون وضع آلية مراقبة ومحاسبة لخرقها، ترحيل ملف المعتقلين والمختطفين والمخففين والمفقودين إلى اجتماع أنقرة، الاجتماع الثالث للجنة مشكلة من ممثلين عن ثلاثة أستانة، من دون مشاركة النظام والمعارضة، والذي سيعقد في شهر يونيو/ حزيران المقبل، مع الإشارة إلى مشاركة الأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولي في اجتماعات اللجنة، لتأكيد شرعيتها وتدوين نتائجها. وكان لافتاً إطلاق موسكو اسم "لجنة الأشخاص المحتجزين ضد إرادتهم" على هذه اللجنة، في التفافٍ واضحٍ على جريمة الاعتقال السياسي، وعلى ما يدور في المعتقلات من تعذيبٍ واغتصابٍ وقتلٍ خارج القانون، وقول القناة المركزية لقاعدة حميميم العسكرية "يعتبر الملف الخاص بالمعتقلين السياسيين أمراً خاصاً بالسلطات الحكومية السورية، ويبقى لها الحق في إلقاء القبض على من يشكلون تهديداً على الأمن العام في البلاد".

وما انجلترا عنه الاجتماع أيضاً، الاتفاق على وضع محافظة إدلب تحت الحماية التركية، واعتبارها حالة متقدمة في عملية "خفض التصعيد"، حالة وقف إطلاق نار، ومواصلة محاربة الإرهاب، وتهيئة الظروف المناسبة لإطلاق عمل اللجنة

الدستورية في جنيف بأسرع وقت ممكن، وعقد الاجتماع المسبق في مدينة سوتشي الروسية في شهر يوليو/ تموز، واعتبار ما تم في الاجتماع دفعاً للتسوية السياسية في سوريا؛ وربطها (التسوية السياسية) بتسهيل تنفيذ توصيات مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي.

غير أن الإعلان الاحتفالي لم ينجح في إخفاء الواقع التي تقول شيئاً آخر، لا يرغب الثلاثي استحضاره، كي لا يشوه الصورة الوردية التي حرص على عرضها، العنف المدمر الذي طاول مناطق "خفض التصعيد"، وحركة الحالات التي ما فتئت تذف المهجّرين قسراً إلى المجهول، احتجاز آلاف النازحين في مراكز اعتقال جماعي للتحقيق والفرز، وشحن الشباب والكهول إلى معسكرات التدريب، قبل زجّهم في معارك النظام ضدّ أهله وأبناء شعبهم، الاشتباكات والاغتيالات في محافظة إدلب، التعذيب الذي غطى مدن الغوطة الشرقية والقلمون الشرقي ومنطقة عفرين، التغيير السكاني القائم على قدم وساق في منطقة عفرين. وقد اختصر مبعوث الرئيس الروسي لشؤون التسوية السورية، ألكسندر لافرينتيف، الذي مثل روسيا في الاجتماع، وصف ما جرى في الغوطة الشرقية والقلمون الشرقي وريفي حمص الشمالي وحماء الجنوبي، حيث تمت أكبر عملية تهجير قسري في سوريا، بقوله "انضمت مناطق خفض التصعيد إلى المصالحة الوطنية". لا يهم كيف انضمت، وتحت أيّة صيغة وتعابات وملالات، المهم بالنسبة إليه "الأخذ بالاعتبار تطور الوضع على الأرض والواقع الجديدة"، و"القضاء على كل من لا يلتزم باتفاق المصالحة والتهجير القسري".

ولم تستمر فرحة الثلاثي العتيد بلعبته طويلاً؛ فقد أفسدها عليه تحذير المبعوث الأممي إلى سوريا، ستيفان دي ميستورا، من تكرار "سيناريو" الغوطة الشرقية في إدلب؛ ومن النتائج الكارثية التي ستنجم عنه، وهو تحذير عكس تشكيكاً بوعد الثلاثي ضمن عدم حصول حربٍ في المحافظة، عبر تأكيد البيان الخاتمي الحفاظ على وقف إطلاق نار فيها، ناهيك عن "النقلة" الروسية في لعبة الشطرنج مع شريكها في أستانة، بإعلانها، على لسان لافرينتيف، "أن محادثات جنيف تتعرّض، ويجب البحث عن بديل للخروج من الأزمة"، وإشادته بمسار أستانة الذي "يعطي نتائج ملموسة وسيستمر"، ودعوته إلى "توسيعه ليشمل المسائل الإنسانية والسياسية". وهذا وضع طهران وأنقرة في الزاوية، بتضييق مساحة المناورة أمامهما، صمتت طهران، على خلفية حاجتها لدعم موسكو في مواجهة قرارات الولايات المتحدة المتوقعة بشأن برنامجهما النووي والصاروخي، وتدخلها في شؤون دول الجوار، وإشاعة عدم الاستقرار والفوضى والصراعات المذهبية فيه. وأيدت أنقرة التي لا تزيد إفساد شهر العسل مع موسكو التي مكنته من احتلال عفرين، والسيطرة على معظم محافظة إدلب، وحاجتها إلى رضاها، بعدها جددت واشنطن دعمها "قوات سوريا الديمقراطية"، واستعدادها للدفاع عن حلفائها في منبج. بقول وزير خارجيتها مولود جاووش أوغلو: "في حال عدم تحقيق تقدم في مسار جنيف الذي ترعاه الأمم المتحدة لحل الأزمة السورية، يمكن التوجه إلى مسار آخر"، وتجديد قاعدة حميميم دعوتها الجانب التركي إلى التنسيق مع دمشق بشأن أي تحرّك عسكري في سوريا، وتأكيدتها على ضرورة تسليم مدينة عفرين للقوات الحكومية السورية، بعدما تم القضاء على المجموعات المسلحة غير الشرعية، قبل أن يفاجئها الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، بإعلان خارج التوقع؛ بدعوته إلى انسحاب كل القوات الأجنبية من سوريا، بمن في ذلك الأتراك وحزب الله والإيرانيون و مليشياتهم، بالإضافة إلى الأميركيين بطبيعة الحال، بحيث تبقى القوات الروسية وحدها على الأرض السورية، وفق توضيح مبعوث الرئيس الروسي لشؤون التسوية السورية، ألكسندر لافرينتيف، إعلان الرئيس الروسي. وقد علل وزير الخارجية، سيرغي لافروف، استثناء القوات الروسية بـ "دعوتها من الحكومة الشرعية للجمهورية العربية السورية التي توجهت إلى روسيا بطلب مساعدة في شأن محاربة الإرهاب، وإحلال استقرار الوضع في البلاد، وإيجاد ظروف ملائمة للتسوية السياسية للأزمة الحادة المستمرة". ما شكل صدمةً لأنقرة وطهران، لم يخفف منها قول لافرينتيف "كلام الرئيس الروسي في هذا الشأن يمثل رسالة سياسية، ويجب عدم النظر إليه بداية لعملية انسحاب القوات الأجنبية من سوريا، فالمسألة معقدة للغاية، لأنه يجب تنفيذ هذه الإجراءات جماعياً، وينبغي أن

تبدأ هذه العملية (سحب القوات الأجنبية) بالتوازي مع بدء الاستقرار وإطلاق العملية السياسية، لأن الجزء العسكري يقترب من نهايته، والمواجهة شهد حالياً مرحلة نهائية".

جاء كلام الرئيس الروسي عن انسحاب كل القوات الأجنبية من سوريا في لحظة سياسية دقيقة وحساسة، انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي مع إيران، وتصعيدها اللهجة ضدها، توسيع الغارات الإسرائيلية على موقع إيرانية في سوريا؛ ما عزّز احتمال انفجار حرب شاملة بين الطرفين، مقاطعة الغرب اجتماع أستانة 9، التصعيد الغربي في الملف الكيميائي بعقد اجتماع لمجموعة "الشراكة الدولية ضد الإفلات من العقاب لاستخدام الأسلحة الكيميائية"، المكونة من ثلاثين دولة في باريس، ومطالبتها بإنشاء آليات لتحديد المسؤولين عن الهجمات الكيميائية ومعاقبتهم، وهذا استدعاً تحركاً روسيّاً لاحتواء نذر الحرب التي ستدمّر كل ما حقّقه من تدخلها العسكري في سوريا، واستثمار الموقف لفتح مساومة مع الغرب بشأن الملفات العالقة بين الطرفين، بإعطاء إشارة عن استعدادها للانخراط في عملية إخراج إيران من سوريا، بتأكيد انفرادها في التقرير في الملف السوري عبر استدعاء رئيس النظام إلى سوتشي، وإعلانه من هناك عن القبول بالتوجهات الروسية لجهة التوجّه إلى حل سياسي، وتنفيذ تشكيل اللجنة الدستورية التي ابْتَثَتْ عن مؤتمر سوتشي للحوار السوري.

المصادر:

العربي الجديد